السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص/ تموز 2026
https://doi.org/10.31272/ijes.v24.16516

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Role of Electronic Payment Systems in Improving the Digital Economy Index An Analytical Study of the Arab Digital Economy Index for the United Arab Emirates and Iraq for the Period 2018-2024

دور نظام المدفوعات الالكترونية في تحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لدولة الامارات العربية المتحدة والعراق للمدة 2018 – 2024

م.د. كاوه عبد العزيز عبد العزيز
Kawa Abdul Aziz Abdul Aziz
kawaabdulaziz81@gmail.com
معهد التقني رنلج فرع دهوك

م.م. بلند خالد خليل الحاج رسول
Belind Khaled Khalil Al-Hajj Rasoul
Blind.khaled29@gmail.com
وزارة المالية – مصرف الرشيد

Abstract

This research aims to analyze the reality of payment systems and monitor and evaluate the current status of electronic payment technologies in the United Arab Emirates and Iraq. It seeks to analyze the role of electronic payment systems in improving the Arab Digital Economy Index for the UAE and Iraq. Researchers used a quantitative descriptive approach to measure the research variables and employed statistical analysis (Pearson correlation coefficient and multiple linear regression) using the EViews 12 statistical analysis software. The research hypotheses support the existence of a significant correlation at the 0.05 level between electronic payment system variables and the Arab Digital Economy Index for both countries. Furthermore, the research indicates that electronic payment system variables influence the Arab Digital Economy Index for both countries. Among the most important conclusions is the existence of other factors outside the electronic payment system that affect the Iraqi Arab Digital Economy Index, such as the legislative environment, political stability, digital infrastructure, digital awareness, financial literacy among users, and trust in the banking system. This means that issuing cards alone in Iraq is insufficient to achieve the desired digital transformation without addressing these external factors. Iraq also achieved a growth rate in accounts (924%), significantly exceeding other Arab countries, indicating that the Iraqi market in 2026 is undergoing a significant transformation. The "major digital transformation" phase will positively impact all economic development indicators. Among the most important recommendations for the

Iraqi government is to improve the legislative environment for electronic payment systems and enhance the digital infrastructure across all governmental and non-governmental institutions. Furthermore, it is crucial to collaborate with financial institutions to build public trust in order to achieve a fully integrated digital economy.

Keywords: Digital economy, Arab digital economy index, electronic payment system, United Arab Emirates, Iraq.

المستخلص

يهدف البحث تحليل واقع نظم الدفع ورصد وتقييم الوضع الحالي لتقنيات المدفوعات الالكترونية في الامارات العربية المتحدة والعراق، ويسعى البحث الى تحليل دور نظام المدفوعات الالكترونية في تحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لدولة الامارات العربية المتحدة والعراق، حيث استخدم الباحثين المنهج الوصفي الكمي لقياس متغيرات البحث واستخدما الباحثين التحليل الإحصائية (معامل الارتباط بيرسون ومعامل الانحدار الخطي المتعدد) باستخدام برنامج التحليل الاحصائي EViews 12، وتنصف فرضيات البحث على وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى 0.05 لمتغيرات نظام الدفع الالكترونية ومؤشر الاقتصاد الرقمي العربي للدولتين، وأيضا توثر متغيرات نظام الدفع الالكترونية على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي للدولتين، ومن اهم الاستنتاجات وجود عوامل أخرى خارج نظام المدفوعات الالكترونية التي توثر في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي العراقي مثل (البيئة التشريعية، الاستقرار السياسي، البنية التحتية الرقمية، والوعي الرقمي، الوعي المالي لدى المستخدمين، الثقة بالنظام المصرفي)، مما يعني أن إصدار البطاقات وحده في العراق لا يكفي لتحقيق التحول الرقمي المنشود دون معالجة تلك العوامل الخارجية وأيضا حقق العراق معدل نمو في الحسابات (924%) يتفوق بمراحل على دول عربية أخرى، مما يدل على أن السوق العراقي في عام 2026 يمر بمرحلة "التصحيح الرقمي الكبرى" التي ستنعكس إيجاباً على كافة مؤشرات التنمية الاقتصادية. ، ومن اهم المقترحات على الحكومة العراقية العمل على تحسين البيئة التشريعية لأنظمة الدفع الالكترونية وتحسين البنية التحتية الرقمية على مستوى كافة المؤسسات الحكومية والغير حكومية، والعمل مع المؤسسات المالية على خلق الثقة لدى الافراد من اجل تحقيق اقتصاد رقمي متكامل.

الكلمات الرئيسية: الاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، نظام المدفوعات الالكترونية، الامارات العربية المتحدة، العراق.

المقدمة

في ظل التحول المتسارع نحو "رقمنة" المفاصل الحيوية للدول، برزت أنظمة المدفوعات الإلكترونية كحجر زاوية لا غنى عنه في بناء هيكل اقتصادي مرن ومستدام. حيث لم يعد الاعتماد على التقنيات المالية مجرد خيار تكنولوجي، بل صار ضرورة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية، وتقليل التكاليف التشغيلية، ورفع كفاءة التداول النقدي، مما ينعكس بشكل مباشر على مؤشر الاقتصاد الرقمي العالمي والإقليمي. يأتي هذا البحث لتسلط الضوء على "دور نظام المدفوعات الإلكترونية في تحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي"، مع التركيز على مقارنة تحليلية بين تجربتين متباينتين في المنطقة العربية: دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تُصنف كنموذج رائد عالمياً في تبني الحلول الذكية، وجمهورية العراق، الذي يسعى بخطى حثيثة لتجاوز التحديات الهيكلية واللحاق بركب التحول الرقمي. وتغطي الدراسة المدة الزمنية المحصورة بين عامي 2018 و2024، وهي فترة شهدت تحولات دراماتيكية نتيجة الجائحة العالمية (كوفيد-19) التي سرعت من وتيرة الاستغناء عن النقد التقليدي، وأيضا الفترة التي ظهر فيها مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. ايضا تحليل العلاقة الارتباطية بين تطور البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وبين نمو مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. ففي الإمارات، نجد أن التكامل بين القطاعين العام والخاص أدى إلى طفرة في التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الرقمية، مما جعلها تتصدر المؤشرات الإقليمية. وفي المقابل يمثل العراق حالة دراسية هامة لقياس مدى استجابة

الاقتصاديات النامية لسياسات الشمول المالي وتحديث الأنظمة المصرفية في بيئة تسعى للاستقرار والنمو.

1.1 مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين الطموحات العربية للتحول الرقمي وبين واقع الاعتماد الفعلي على نظم المدفوعات الالكترونية، حيث لا يزال "الاقتصاد النقدي" يهيمن على نسبة كبيرة من المعاملات في بعض الدول العربية. وتبرز المشكلة في ضعف الربط بين تطور البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وبين انعكاسها المباشر على تحسين ترتيب الدول في مؤشر الاقتصاد الرقمي العالمي. كما تفرض التحديات المتعلقة بضعف الثقافة المالية الرقمية، وتباين الأطر التشريعية بين الأقطار العربية، عائقاً أمام تحقيق التكامل الاقتصادي الرقمي المنشود. لذا، يسعى البحث للإجابة على تساؤل جوهري:

إلى أي مدى ساهم تطور نظام المدفوعات الالكترونية في تعزيز مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في كل من الإمارات العربية المتحدة والعراق خلال المدة (2018-2024)؟

1.2 فرضية البحث: تُبنى فرضية البحث على توقع منطقي للعلاقة بين متغيرات البحث، وهي بمثابة الإجابة المؤقتة التي يسعى البحث لإثباتها أو نفيها. ويمكن صياغة الفرضية الرئيسية الأولى كما يلي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المدفوعات الالكترونية ومؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. وتم صياغة الفرضيات الفرعية بالصيغة التالية:

- HO-1: لايوجد علاقة إحصائية بين عدد الحسابات المصرفية ومؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.
- HO-2: لايوجد علاقة إحصائية بين عدد البطاقات المصرفية ومؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.
- HO-3: لايوجد علاقة إحصائية بين عدد أجهزة الصراف الالي ومؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.
- HO-4: لايوجد علاقة إحصائية بين عدد أجهزة POS ومؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.
- HO-5: لايوجد علاقة إحصائية بين اجمالي مبالغ الدفع الالكتروني بالدينار (درهم) ومؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.

كما يمكن صياغة الفرضية الرئيسية الثانية كما يلي:

لا تؤثر ابعاد نظام المدفوعات الالكترونية تأثيراً معنوياً في تحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

وتم صياغة الفرضيات الفرعية بالصيغة التالية:

- HO-1: لايوثر بعد عدد الحسابات المصرفية تأثيراً معنوياً في تحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.
- HO-2: لايوثر بعد عدد البطاقات المصرفية تأثيراً معنوياً في تحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.
- HO-3: لايوثر بعد عدد أجهزة الصراف الالي تأثيراً معنوياً في تحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.
- HO-4: لايوثر بعد عدد أجهزة POS تأثيراً معنوياً في تحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.
- HO-5: لايوثر بعد اجمالي مبالغ الدفع الالكتروني بالدينار (درهم) تأثيراً معنوياً في تحسين مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الميدان المبحوث.

1.3 اهداف البحث: يهدف البحث الى ما يأتي:

1. تحليل واقع نظم الدفع: رصد وتقييم الوضع الحالي لتقنيات المدفوعات الالكترونية في الامارات العربية المتحدة والعراق.
2. ربط المدفوعات الالكترونية بالمؤشرات العالمية: فهم آليات تأثير جودة خدمات الدفع الرقمي على ترتيب الدول العربية في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.
3. تعزيز الشمول المالي: دراسة دور تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول في الوصول إلى الفئات التي لا تملك حسابات بنكية، ودمجها في المنظومة الاقتصادية الرسمية.
4. تحديد المعوقات الاستراتيجية: كشف التحديات التي تواجه التكامل الرقمي العربي، سواء كانت تحديات أمنية (سيبرانية) أو تشريعية أو تتعلق بضعف الوعي التقني.
5. تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتطوير بيئة تشريعية وتقنية محفزة تضمن تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

1.4 أهمية البحث: يمكن تخليص أهمية البحث بالنقاط الاتية:

1. المساهمة في سد النقص المعرفي المتعلق بالأبحاث التي تربط بين التقنيات المالية (FinTech)ومؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.
2. تقديم إطار نظري يوضح العلاقة بين التحول نحو مجتمع "غير نقدي" وبين استدامة النمو الاقتصادي في ظل الثورة الصناعية الرابعة.
3. دعم صناع القرار من خلال تزويد البنوك المركزية وجهات التخطيط الاقتصادي برؤى واضحة حول كيفية توظيف نظم الدفع كأداة لرفع تصنيف الدولة في المؤشرات الدولية.
4. إبراز دور التكنولوجيا في دمج الفئات غير المصرفية في الدورة الاقتصادية، مما يقلل من الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي تعزيز الشمول المالي.
5. تسليط الضوء على أهمية الأطر التشريعية والأمن السيبراني في بناء بيئة دفع رقمية امنة والموثوقة لجذب للاستثمارات الأجنبية.

1.5 منهجية البحث: اتبع الباحثين المنهج الوصفي الكمي من خلال استعراض التقارير الصادرة عن "صندوق النقد العربي ومؤشرات التحول الرقمي العربي لتحليل البيانات والوصول لنتائج دقيقة، واستخدم الباحثين معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات، واستخدام معامل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

1.6 متغيرات البحث: نتيجة لمشكلة البحث وفرضياته يمكن تحديد متغيرات البحث بما يأتي:

1. **المتغير المستقل:** نظام المدفوعات الالكترونية والمتكون بأبعاده المتمثلة بـ (عدد الحسابات المصرفية، عدد البطاقات الالكترونية، عدد أجهزة الصراف الالي ATM، عدد اجهزة POS (نقاط البيع)، اجمالي مبالغ المدفوعات الالكترونية).
2. **المتغير التابع:** مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي الذي يتم قياسه كمؤشر كلي على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة والعراق للسنوات المختارة.

1.7 حدود البحث: تتمثل حدود البحث بالآتي:

1. **الحدود الجغرافية:** تنحصر الحدود المكانة بالبيانات المتعلقة بدولة الامارات العربية المتحدة ودولة العراق.
2. **الحدود الزمنية:** تم اختيار الفترة الزمنية (2018- 2024) لان مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي يصدر كل عاميين بشكل مستمر.

3. **الحدود العلمية:** ينحصر البحث بموضوع الاقتصاد الرقمي وابعاد نظم الدفع الالكترونية، مما يسهم البحث في تحديد الفجوات وتقديم حلول علمية لتعزيز مكانة العراق في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

2. الإطار النظري للبحث

2.1 نشأة ومفهوم نظام المدفوعات الالكترونية: بدأت نشأة نظم المدفوعات الالكترونية في الخمسينيات بظهور البطاقات البلاستيكية (Diners Club)، ثم تطورت في السبعينيات مع إدخال أجهزة الصراف الآلي(ATM) والربط المصرفي عبر شبكات (Visa & Mastercard)، ومع طفرة الإنترنت في التسعينيات، ظهرت بوابات الدفع الرقمي والوسطاء مثل(PayPal)لدعم التجارة الإلكترونية. ثم انتقل النظام في العقد الأخير إلى مرحلة المحافظ الذكية عبر الهواتف وتطبيقات الدفع الفوري، مما عزز الشمول المالي. واليوم، يتجه التطوير نحو تقنيات البلوكشين والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs)، لتتحول من مجرد أدوات بديلة للنقد إلى بنية تحتية شاملة تقود الاقتصاد الرقمي العالمي (Talib&Salman,2022: 213). ويقصد بنظام المدفوعات الالكترونية هو منظومة متكاملة من الأدوات والبرمجيات التي تتيح إجراء المعاملات المالية وتحويل الأموال رقمياً بين الأطراف (أفراد، شركات، حكومات) عبر شبكات آمنة، ويمكن الإشارة الى مفهوم أنظمة المدفوعات الالكترونية بانه عملية الدفع تتم الكترونيا بدون استخدام الورق (النقد، الشيكات، المستندات وغيرها) فالزبون يقوم بدفع فواتيره (الطفيلي، 2023: 17). نظام المدفوعات الالكترونية هو وسيلة لإجراء المعاملات أو دفع ثمن المنتجات والخدمات دون استخدام الشيكات أو النقود، يُعرف أيضًا بنظام الدفع عبر الإنترنت (Parghi&Dodia,2022:22).تعد أنظمة الدفع الرقمية أدوات استراتيجية تدعم تكامل الأسواق ليست بدائل للنقد فقد وتعزز تجارب المستهلكين وتدفع عجلة النمو المستدام (Fandhi& Margaret, 2025:52).تشير أنظمة المدفوعات الالكترونية إلى العمليات الآلية لتبادل القيمة النقدية بين الأطراف في المعاملات التجارية، ونقل هذه القيمة عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Munachiso et al.,2025: 2). تعد أنظمة المدفوعات الالكترونية تُحوّل طرق المدفوعات الالكترونية للأموال من حساب إلى آخر باستخدام منصات أو قنوات رقمية مثل التحويلات المصرفية، وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، وأدوات الدفع مثل بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات مسبقة الدفع (Jawad Hubyeal.,2025:2). ويرى الباحثين المفهوم الشامل لأنظمة المدفوعات الالكترونية بمجموعة متكاملة من التقنيات والقواعد القانونية التي تُمكن الأفراد والمؤسسات من تحويل الأموال وتسوية الالتزامات المالية رقمياً عبر قنوات آمنة، والاعتماد على وسائط تقنية كالبطاقات الذكية والمحافظ الالكترونية، وتعمل كبديل للنقد الورقي لتعزيز سرعة المعاملات، خفض التكاليف، وتحقيق الشمول المالي تحت رقابة السلطات النقدية.

2.2 اهمية نظام المدفوعات الالكترونية: تكمن أهمية نظم المدفوعات الالكترونية في كونها المحرك الفعلي للاقتصاد الرقمي، حيث تتجاوز وظيفتها مجرد استبدال النقد الورقي لتصبح أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. وتتجلى هذه الأهمية في ثلاثة نقاط رئيسية (الطفيلي، 2023: 20-21):

1. **الأهمية الاقتصادية والمالية:** تساهم هذه النظم في خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بطباعة ونقل وحماية العملات الورقية. كما تزيد من سرعة دوران رأس المال عبر إتمام المعاملات وتسويتها لحظياً، مما يعزز من كفاءة الأسواق والتجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى

ذلك، تلعب دوراً محورياً في الشمول المالي، من خلال إتاحة الخدمات المصرفية للفئات التي لا تملك حسابات تقليدية عبر المحافظ الرقمية.

2. **الحوكمة والشفافية:** توفر المدفوعات الرقمية "أثراً رقمياً" لكل معاملة، مما يسهل عمليات التتبع والتدقيق المالي. هذا الأمر يساعد الحكومات في مكافحة غسيل الأموال والتهرب الضريبي، ويقلل من فرص الفساد الإداري عبر أتمتة الجباية والمدفوعات الحكومية (G2P)، مما يضمن وصول الدعم والرواتب لمستحقيها مباشرة.

3. **تعزيز الاقتصاد الرقمي:** تُعد هذه النظم العمود الفقري لـ مؤشر الاقتصاد الرقمي، فبدون نظام دفع آمن وموثوق، لا يمكن بناء قطاع تقني أو تجاري منافس. فهي تعزز ثقة المستهلك والمستثمر في البيئة الرقمية، وتدفع بالابتكار في مجالات التكنولوجيا المالية (FinTech)، مما يرفع من تنافسية الدولة في المؤشرات العالمية.

2.3 أنواع انظمة المدفوعات الالكترونية: نتيجة التطورات الحادثة في مجال التجارة الخارجية قامت المصارف باستخدام وسائل المدفوعات الالكترونية المتعددة واتخذت أنواع عدة اختلفت باختلاف وظائفها وهذا ما أدى الى إيجاد الكثير من الوسائل الحديثة للدفع الالكترونية كما يلي:

1. **بطاقات المدفوعات الالكترونية:** تسمى البطاقات الائتمانية او النقود البلاستيكية وهي أدوات دفع بلاستيكية أو رقمية (افتراضية) مزودة بشريحة ذكية أو شريط مغناطيسي، تصدرها المؤسسات المالية (المصارف أو شركات الدفع) لتمكين صاحبها من إجراء المعاملات المادية والمالية كبديل للنقد (عبدالله،2010: 168).

2. **الشيكات الالكترونية:** هي المستودع الرقمي أو الصيغة الإلكترونية للشيكات الورقية التقليدية، وهي عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومشفرة يرسلها مُصدر الشيك (الدافع) إلى مستلم الشيك (القابض) عبر الوسائل الرقمية، ليقوم الأخير بتقديمها للمصرف لإتمام عملية تحويل الأموال من حساب إلى آخر (سرحان،2013: 271).

3. **التحويلات الالكترونية:** هي عملية نقل الأموال من حساب مصرفي إلى آخر عبر الأنظمة الإلكترونية وشبكات الاتصال، دون الحاجة إلى التدخل اليدوي للموظفين أو انتقال النقود الورقية بشكل مادي (الطفيلي، 2023: 24).

4. **المحفظة الالكترونية:** هو تطبيق برمجي أو خدمة سحابية تُثبّت على الهواتف الذكية أو الأجهزة الإلكترونية، تعمل كبديل رقمي للمحفظة التقليدية، حيث تتيح للمستخدم تخزين بياناته المالية وإدارة أمواله وإتمام عمليات الدفع والتحويل إلكترونياً (أبو فروة،2012: 50).

5. **النقود الإلكترونية (النقود الرقمية):** تُعرف بأنها القيمة النقدية المخزنة بطريقة إلكترونية على وسيط تقني (مثل شريحة بطاقة أو ذاكرة هاتف ذكي)، وتكون مدعومة بمطالبة على مُصدرها، حيث تُصدر مقابل استلام مبالغ نقدية لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة، وتُقبل كوسيلة للدفع من قبل أشخاص غير الجهة التي أصدرتها (حدو،2021: 31).

6. **نقاط البيع (POS):** هي المنظومة التقنية (أجهزة وبرمجيات) التي تسمح بإتمام عملية المعاملة المالية بين البائع والمشتري في مكان البيع الفعلي. وهي "النقطة" التي يتم فيها احتساب قيمة المشتريات، وخصمها من حساب المشتري إلكترونياً، وتحويلها إلى حساب التاجر (Ladli,2018: 18).

7. الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: هي منظومة من الخدمات المالية التي يقدّمها

المصرف لعملائه عبر تطبيق برمجي مُخصص يتم تحميله على الهواتف الذكية، مما يتيح للعميل الوصول إلى حسابه وإدارة شؤونه المالية بالكامل في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة لزيارة فرع البنك (مولفرعة، 2017: 240).

2.4 خصائص وسائل الدفع الالكترونية: تتميز وسائل المدفوعات الالكترونية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تتفوق على الوسائل التقليدية (النقدية والورقية)، وهذه الخصائص هي التي تمنحها القدرة على تعزيز مؤشر الاقتصاد الرقمي (عمران، 2025: 24-25):

1. **السرعة والآنية :** تتم المعاملات المالية وتحويل القيمة من حساب الدافع إلى حساب المستلم بشكل لحظي أو خلال ثوانٍ معدودة، مما يسرع من الدورة الاقتصادية ويلغي فترات الانتظار المرتبطة بالشيكات أو التحويلات اليدوية.
2. **الأمان والموثوقية :** تعتمد على تقنيات تشفير متقدمة (Encryption) وبروتوكولات حماية عالمية. وتوفر وسائل تحقق متعددة مثل:

أ. التحقق البيومتري (بصمة الوجه واليد).

ب.الرموز المتغيرة لمرة واحدة (OTP).

ت.التوقيع الرقمي الذي يقلل من مخاطر السرقة أو التزوير مقارنة بالنقد.

3. **الكفاءة وخفض التكلفة :** تساهم في تقليل التكاليف الإدارية والتشغيلية المرتبطة بطباعة العملات، ونقلها، وتأمينها، وعدّها، كما أنها تخفض الرسوم المصرفية للمعاملات العابرة للحدود.
4. **القابلية للتتبع والشفافية :** توفر وسائل الدفع الرقمية سجلاً تاريخياً دقيقاً لكل عملية. هذه "البصمة الرقمية" تساعد في:

أ. مكافحة غسيل الأموال.

ب.تسهيل التدقيق الضريبي.

ت.تمكين المستخدم من مراقبة نمط إنفاقه بدقة.

5. **الشمولية والمرونة:** لا ترتبط بمكان أو زمان معين، حيث يمكن للمستخدم إتمام عمليات الشراء أو التحويل من أي مكان في العالم وعلى مدار الساعة(7/24)عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت.
6. **التكامل مع التقنيات الحديثة :**تتميز بقدرتها على الاندماج مع أنظمة أخرى مثل التجارة الإلكترونية، تطبيقات التوصيل، وأنظمة الجباية الحكومية، مما يخلق بيئة اقتصادية رقمية مترابطة

2.5 مفهوم الاقتصاد الرقمي: هو النشاط الاقتصادي الناتج عن مليارات الاتصالات اليومية عبر الإنترنت بين الأشخاص والشركات والأجهزة والبيانات. وهو الاقتصاد الذي يقوم بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تتحول السلع والخدمات من صورها المادية التقليدية إلى صور رقمية أو مدعومة تقنياً. ويشمل مفهوم الاقتصاد الرقمي إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات عبر الشبكات والمنصات وأنظمة الاتصالات الرقمية (Shinde,2025: 377). يُسهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز الابتكارات والتحول الفعال في الفضاء الرقمي، مما قد يُفضي إلى حلول للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية (Saketal.,2025:3). يشمل الاقتصاد الرقمي، كمفهوم جماعي واسع نسبياً، التقنيات والوسائل الجديدة لاستخدام البيانات في التحليل وتوجيه الموارد نحو أداء دورها، وتحسين روابط الإنتاج، وتعزيز الإنتاج وتوليد الإيرادات (Cao et al.,2025: 170). يتميز الاقتصاد الرقمي بدمج التقنيات الرقمية في الأنشطة الاقتصادية، مما يعزز الإنتاجية ويخلق نماذج أعمال جديدة (Pham,2025: 5). هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على تقنيات الحوسبة الرقمية والذي يبني

على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات خصوصا القابلة للتداول التجاري عبر الشبكات المعلوماتية(السعدي، 2025: 122).
ويرى الباحثين التحول الرقمي هو استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والانترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، يمثل الاقتصاد الرقمي المورد الاقتصادي الأكثر أهمية، عالميا ومحليا، كونه يعتمد على المعرفة الإنسانية التي تتسم بدورها بالشمولية والتراكم والتجدد والترميز، وقابليتها للتوليد والتخزين والاستدامة، والتي تعد كذلك المصدر الأساس ي للقيمة والميزة التنافسية.

2.6 اهمية الاقتصاد الرقمي: يمكن للاقتصاد الرقمي تحقيق العديد من المكاسب، بشكل عام، فهو يساهم في تطور المجتمع والاقتصاد من خلال توفير فرص جديدة وتحسين العمليات وتسهيل الوصول إلى الخدمات والمعلومات، وذلك من خلال ما يأتي(بوزيد وبن ناصر، 2025:4)

1. يساهم الاقتصاد الرقمي في زيادة الدخل الوطني وتوليد قيم مضافة في مجالات متنوعة.
2. يعزز الابتكار ويدعم نمو الاقتصاد عبر توفير منصات وأدوات لتطوير وتسويق المنتجات والخدمات عبر الإنترنت.
3. يولد فرص عمل جديدة ومتنوعة ومتزايدة، بالأخص تلك المرتبطة بعالم التقنية والانترنت، ويسهل الوصول إلى العمل من أي مكان في العالم.
4. يساعد في تحسين كفاءة العمليات ورفع الإنتاجية وتقليل التكاليف في العديد من الصناعات، وتوفير المزيد من الوقت والموارد.
5. يوفر وسائل سهلة للوصول إلى المعلومات والخدمات، مما يسمح للأفراد بتصفح الإنترنت والبحث عن المعلومات وشراء المنتجات والخدمات عبره بسهولة وسرعة.
6. يتيح الفرصة لشركات التجارة الإلكترونية والتبادل التجاري عبر الحدود بسهولة.
7. الى جانب تحسين تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وسهولة اطلاع الأفراد على المعلومات الحكومية.

2.7 خصائص الاقتصاد الرقمي: من أهم خصائص الاقتصاد الرقمي تتمثل بالآتي (شرقي،2021: 57):

1. سهولة الوصول إلى المعلومات: يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة وتتطلب المشاركة الفعالة في هذه الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي توافر البنية التحتية في الاقتصاد.
2. المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي: تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة وطرق المنافسة وتحسين المراكز التنافسية يختلف هيكل السوق حسب درجة تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي على المستويين المحلي والدولي، ويجب دمج تكنولوجيا المعلومات في مختلف أنظمة وقطاعات الاقتصاد ولا سيما التصنيع والتدريب والتعليم والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.
3. يوفر الاقتصاد الرقمي معلومات لاتخاذ القرار: يمكن التحكم في المعلومات عبر الاستخدام الفعال للمعلومات واستخدامها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية فتساعد مهارات إدارة المعلومات في اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة على المدى الطويل بنجاح المعلومات الواردة والصادرة بكفاءة أكبر فيديو ومعلومات على الأقراص الصلبة او الأقراص المضغوطة وهذه المعلومات تكون على الشكل الاتي:

أ. المعلومات المنطوقة: ويتم تمثيلها في المكالمات الهاتفية والحوارات.

ب. المعلومات الإلكترونية: وتشمل البريد الإلكتروني والإنترنت والأشرطة الممغنطة.
ت. المعلومات المطبوعة: مثل التقارير والفاكسات.

2.8 مفهوم ومؤشرات قياس مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي: تم إطلاق مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ضمن الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي في عام 2018، بمبادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية، وبالتعاون مع منظمات دولية (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي) وجامعة هارفارد. جاءت الفكرة استجابةً للتحولات التكنولوجية العالمية، حيث هدف المؤشر إلى قياس مدى جاهزية الدول العربية للتحول الرقمي. تم تقديم النسخة الأولى منه في "المؤتمر العربي للاقتصاد الرقمي" بمدينة أبو ظبي، ليكون أداة تحليلية تدعم صناع القرار في رسم السياسات الاقتصادية والتقنية. يعتمد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي (الإصدار المحدث لعام 2024 و2025) على هيكلية شاملة تهدف إلى تقييم جاهزية وأداء 22 دولة عربية عبر9 محاور رئيسية، يتم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية الكمية والنوعية، ويمكن التعرف على تلك المحاور التسعة الرئيسية للمؤشر بما يأتي (تقرير السنوي لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي،2024: 42-47):

1. المؤسسات: تقييم الأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الداعمة للرقمية.
2. البنية التحتية : تشمل جودة شبكات الاتصالات، سرعة الإنترنت، وتوفر مراكز البيانات.
3. الحكومة الرقمية: قياس مدى نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية وتفاعلها مع المواطنين.
4. القوى العاملة : تقييم المهارات الرقمية المتاحة وتطور التعليم التقني.
5. الابتكار الرقمي : قياس براءات الاختراع والحلول التقنية المبتكرة محلياً.
6. المعرفة والتكنولوجيا: مدى إنتاج واستخدام المعرفة التقنية في القطاعات المختلفة.
7. قوى السوق: تقييم حجم التجارة الإلكترونية وسهولة ممارسة الأعمال الرقمية.
8. نمو أسواق رأس المال : مدى توفر التمويل والاستثمارات في الشركات التقنية الناشئة.
9. أهداف التنمية المستدامة :قياس أثر التكنولوجيا في تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية .

وفي عام 2025 تمت إضافة الأبعاد الاستراتيجية الاتية في قياس المؤشر:

أ. **الـــذكاء الاصـــطناعي**: أُضيف كمحور تركيز أساسي في التقارير الأخيرة لتقييم مدى تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصادات العربية.

ب.**الشـــمول الرقمـــي:** ضمان وصول التقنيات لكافة فئات المجتمع، خاصة في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

ت.**الأمن السيبراني:** تعزيز الثقة في المعاملات الرقمية كجزء من اقتصاد الثقة. حيث يتم جمع البيانات لهذه المؤشرات من خلال (24)مؤشراً دولياً صادراً عن منظمات مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، بالإضافة إلى (61) مؤشراً عربياً يتم جمعها من المراجعات الوطنية للدول.

3. الإطار العملي للبحث

المقدمـة: تم اختيار دولة الامارات العربية المتحدة كونها تأتي بالمرتبة الأولى في تصنيف مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي سنوات من 2018 الى 2024 على التوالي، ويعتبر نموذج واقعي وناجح للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي والحكومة الرقمية، وأيضا فرصة الاستفادة من تجارب دولة الامارات العربية المتحدة في الحصول على تلك التقدم التي تمر به دولة الامارات العربية المتحدة لكونه دولة عربية وتشابه بيئة الامارات العربية المتحدة مع دولة العراق، حيث يأتي العراق بالمرتبة ثالثة عشر في عام 2018، وفي عامي 2020 و 2022 تبقت العراق على نفس المرتبة، في حين في عام 2024 تراجعت الى المرتبة 14 من اصل 22 دولة عربية.

3.1 وصف وتشخيص مؤشرات نظام المدفوعات الالكترونية لدولة الامارات العربية المتحدة

1. تشير البيانات الوصفية للمتغير المستقل (عدد الحسابات المصرفية) خلال الفترة المرصودة (2018-2024) إلى وجود اتجاه تصاعدي مستمر من خلال الجدول رقم (1) كما يلي: بلغ المتوسط الحسابي لعدد الحسابات المصرفية خلال فترة الدراسة (8,750,000) حساب، مما يعكس مستوى جيد من القاعدة النقدية الرقمية، حيث بلغ قيمة الانحراف المعياري (635,085)، وهي قيمة تشير إلى وجود تباين منطقي وتدريجي في نمو الحسابات دون وجود قفزات عشوائية حادة، مما يدل على استقرار سياسات الشمول المالي، ويعتبر معدل النمو المحقق والبالغ 19% مؤشراً جوهرياً في الدراسة وهذا يعكس الارتفاع من 8.1 مليون إلى 9.6 مليون حساب كفاءة أنظمة المدفوعات الإلكترونية في جذب فئات جديدة من المجتمع العربي نحو القطاع المصرفي الرقمي.

2. تظهر نتائج التشخيص الإحصائي لمتغير (إجمالي البطاقات الإلكترونية) حدثت تطوراً ملموساً خلال الفترة (2018-2024)، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (1): بلغ متوسط عدد البطاقات المصدرة حوالي 17.48 مليون بطاقة، وهو رقم يعكس الاعتماد المتزايد على أدوات الدفع الإلكتروني كبديل للنقد في دولة الامارات العربية المتحدة، وبلغ قيمة الانحراف المعياري 1,760,757 تشير إلى وجود تفاوت إيجابي واتجاه تصاعدي قوي في وتيرة إصدار البطاقات، حيث يعبر هذا الانحراف عن سرعة التحول من الدفع التقليدي إلى الرقمي خاصة في السنتين الأخيرتين، يعتبر معدل النمو البالغ 26% مؤشراً جوهرياً يتفوق على معدل نمو عدد الحسابات المصرفية (الذي كان 19%) وذلك من خلال الفرد الواحد بات يمتلك أكثر من بطاقة إلكترونية (ائتمانية، مسبقة الدفع، بطاقة خصم)، فكلما توسعت قاعدة البطاقات الإلكترونية أدى ذلك إلى تقليل (الاقتصاد الخفي) وزيادة مساهمة القطاع الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للأمارات العربية المتحدة.

3. توضح البيانات الإحصائية لمتغير (أجهزة الصراف الآلي ATM) خلال الفترة (2018-2024) حالة من التذبذب مع نزعة عامة نحو الانخفاض، ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (1) كما يلي: بلغ متوسط عدد الأجهزة خلال فترة الدراسة 4,735 جهازاً، كما سجلت الانحراف المعياري القيمة 415، وهي تشير إلى وجود تغيرات ملموسة في توزيع الأجهزة عبر السنوات، مما يعكس إعادة هيكلة في القنوات المصرفية التقليدية، وسجلت البيانات أعلى قيمة لها في بداية السلسلة الزمنية عام 2018 بـ 5,302 جهازاً، والانخفاض في نسبة النمو بنسبة 10% يعكس توجه الاقتصاد العربي في الامارات العربية المتحدة نحو تقليل الاعتماد على النقد الذي توفره أجهزة الصراف الالي، مقابل الاعتماد على الدفع عبر الموبايل والمحافظ الإلكترونية.

4. تُظهر نتائج التشخيص الإحصائي لمتغير (نقاط البيع) في دولة الإمارات قفزة نوعية غير مسبوقة خلال الفترة (2018-2024)، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (1): بلغ متوسط عدد نقاط البيع خلال فترة الدراسة 102,068 جهازا، وهو رقم مرتفع جداً يعكس كثافة البنية التحتية للمدفوعات الرقمية في الامارات العربية المتحدة، والانحراف المعياري سجلت القيمة 100,936، وهي قيمة مرتفعة جداً تقارب المتوسط الحسابي، أي أن هناك تحولاً جذرياً في سلوك الدفع، مما يعني تضاعف عدد الأجهزة بأكثر من 7 مرات خلال 6 سنوات فقط، بلغ معدل النمو 614% ويعكس هذا المعدل الهائل نجاح استراتيجية "لإمارات الرقمية والتحول الكامل.

5. تظهر البيانات الإحصائية لمتغير (إجمالي الدفع الإلكتروني) طفرة مالية كبرى تعكس القوة

الشرائية الرقمية في الإمارات، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (1): بلغ متوسط قيم التداول الإلكتروني خلال فترة الدراسة 276.8 مليار درهم، وهو رقم ضخم يجسد حجم الثقة في القنوات الرقمية، والانحراف المعياري بلغت قيمته 262,015,928,269، وهي قيمة مرتفعة جداً مقارنة بالمتوسط، مما يشير إحصائياً إلى وجود (قفزة نمو غير نمطية) وتغير جذري في حجم المعاملات، خاصة في المرحلة ما بعد عام 2020 وذلك بعد ازمة جائحة كوفيد 19، حيث نلاحظ تضاعف القيم من 36 مليار درهم في 2018 إلى مستوى قياسي بلغ 550 مليار درهم في 2024، مما يعكس انتقالاً من مرحلة (التجربة الرقمية) إلى مرحلة (السيادة الرقمية الكاملة) في التعاملات المالية الرقمية، يمثل معدل النمو البالغ 1428% المعدل الذي تجاوز 14 ضعفاً يعكس نجاحاً استثنائياً لمنظومة المدفوعات الإماراتية، حيث لم يعد الدفع الإلكتروني مجرد خيار بل أصبح المحرك الأساسي للاقتصاد الرقمي في الامارات العربية المتحدة.

الجدول (1) وصف وتشخيص مؤشرات نظام المدفوعات الالكترونية لدولة الامارات العربية المتحدة

الابعاد / السنوات	X1 الحسابات المصرفية	X2 اجمالي البطاقات الالكترونية	X3 أجهزة الصراف الالي	X4 نقاط POS (نقاط البيع)	X5 اجمالي الدفع الالكتروني بالدرهم	Y المؤشر الاجمالي
2018	8100000	15700000	5302	35010	36000000000	75.46%
2020	8500000	16700000	4422	40262	69800000000	70.60%
2022	8800000	17700000	4426	83000	451400000000	71.37%
2024	9600000	19820000	4789	250000	550000000000	75.00%
Mean	8750000	17480000	4735	102068	276800000000	
Standard. Dev	635085	1760757	415	100936	262015928269	
Minimum	8100000	15700000	4422	35010	36000000000	
Maximum	9600000	19820000	5302	250000	550000000000	
معدل النمو الكلي	19%	26%	-10%	614%	1428%	

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام البرنامج الاحصائي EViews 12، وبيانات المصرف المركزي الاماراتي.

3.2 وصف وتشخيص مؤشرات نظام المدفوعات الالكترونية لدولة العراق

1. تُشير نتائج التشخيص الإحصائي لمتغير (عدد الحسابات المصرفية) في العراق خلال الفترة (2018-2024) إلى مرحلة (انفجار في الشمول المالي)، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (2): بلغ متوسط عدد الحسابات خلال فترة الدراسة 8,313,386 حساباً، وهو رقم يعكس الجهود الحثيثة لدمج الكتلة النقدية داخل القطاع المصرفي، والانحراف المعياري سجلت القيمة 6,324,742، وهي قيمة مرتفعة جداً تعكس وجود تغيرات جوهرية وتسارعاً غير خطي في فتح الحسابات، مما يدل على نجاح إجراءات توطين الرواتب والتحول الرقمي الحكومي، ويمثل معدل النمو البالغ 924% يعزى هذا النمو الهائل (9 أضعاف) إلى نجاح مشروع "توطين الرواتب" الذي نقل ملايين الموظفين والمتقاعدين من الاستلام النقدي إلى الحسابات المصرفية، مما خلق بنية تحتية بشرية للاقتصاد الرقمي.
2. تُشير نتائج التشخيص الإحصائي لمتغير (إجمالي البطاقات الإلكترونية) إلى نمو مطرد يعزز من فرص التحول الرقمي، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (2): بلغ متوسط عدد البطاقات خلال فترة الدراسة 14,190,552 بطاقة، وهو ما يعكس وجود قاعدة جماهيرية واسعة تمتلك أدوات الولوج للاقتصاد الرقمي، والانحراف المعياري سجلت القيمة 4,923,004، وهي تشير إلى وجود تباين تصاعدي منطقي يعبر عن مراحل الانتقال من الاعتماد الكلي على النقد إلى الاعتماد المتزايد على البطاقات الذكية، مع وجود وتيرة نمو متسارعة في السنوات الأخيرة، ويمثل معدل النمو البالغ 127% مؤشراً حيوياً لقدرة نظام المدفوعات العراقي على التوسع.
3. تُشير نتائج التشخيص الإحصائي لمتغير (أجهزة الصراف الآليATM) إلى توسع ملموس في البنية التحتية المادية للمصارف، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (2): بلغ متوسط عدد الأجهزة خلال فترة الدراسة 2,107 جهازاً، وهو ما يمثل القاعدة التشغيلية لخدمة أصحاب الحسابات

والبطاقات المصرفية، حيث بلغت الانحراف المعياري 1,382، وهي قيمة مرتفعة تعكس نمواً متسارعاً وفجوات كبيرة بين السنوات مما يدل على وجود حملات وطنية مكثفة لنشر الأجهزة لاسيما في السنتين الأخيرتين، ويمثل معدل النمو البالغ 362% مؤشراً حيوياً لمرحلة التحول الرقمي، حيث تلعب أجهزة الصراف الآلي في العراق دور الجسر نحو الاقتصاد الرقمي، فزيادة عددها يقلل من الازدحام ويسهل العمليات المالية، مما يحسن من تقييم العراق في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

4. تشير النتائج الإحصائية لمتغير (نقاط البيع) إلى تحول هيكلي في منافذ الدفع الإلكتروني، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (2): بلغ متوسط عدد أجهزة نقاط البيع خلال فترة الدراسة 20,615 جهازا، وهو رقم يتأثر بشكل كبير بالطفرة المحققة في نهاية السلسلة الزمنية، والانحراف المعياري سجلت القيمة 27,813، وهي قيمة مرتفعة جدا مما يشير إحصائياً إلى نمو غير نمطي وقفزة هائلة حدثت في عام 2024، مما يخرج البيانات من سياق التطور الرتيب إلى سياق الثورة الرقمية في العراق، يمثل معدل النمو البالغ 2718% ويعكس هذا النمو الهائل نجاح قرارات مجلس الوزراء العراقي الملزمة باعتماد نقاط البيع (POS) في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، والتي بلغت ذروة تطبيقها بين عامي 2023 و2024، وإن نمو نقاط البيع بنسبة 2718% يعني أن العراق نجح في أتمتة مئات الآلاف من العمليات الشرائية اليومية وتحويلها إلى تدفقات رقمية، وهو المعيار الأهم في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

5. تُظهر النتائج الإحصائية لمتغير (إجمالي الدفع الإلكتروني بالدينار) تحولاً اقتصادياً "ثورياً" في حجم المعاملات الرقمية داخل العراق، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (2): بلغ متوسط قيم التداول الإلكتروني خلال فترة الدراسة حوالي 5.99 ترليون دينار، وهو رقم يتأثر بالقفزة التاريخية المحققة في عام 2024، والانحراف المعياري سجلت القيمة 10,082,472,376، وهي قيمة ضخمة جداً تفوق المتوسط الحسابي بمراحل، مما يشير إحصائياً إلى تغير هيكلي حاد في سلوك الاقتصاد العراقي، حيث يمثل معدل النمو البالغ 5361% المعدل الذي تجاوز 53 ضعفاً يؤكد نجاح العراق في رقمنة الكتل النقدية الكبيرة ولم يعد الأمر مقتصراً على صغار المستهلكين، بل شمل قطاعات تجارية وحكومية واسعة في عام 2024 ومستمرة.

الجدول (2) وصف وتشخيص مؤشرات نظام المدفوعات الالكترونية لدولة العراق

الابعاد / السنوات	X1 الحسابات المصرفية	X2 اجمالي البطاقات الالكترونية	X3 أجهزة الصراف الالي	X4 نقاط POS (نقاط البيع)	X5 اجمالي الدفع الالكتروني بالدينار	Y المؤشر الإجمالي
2018	1630677	8810030	865	2200	386401630000	33.40%
2020	6126976	11749408	1340	7540	1402301877000	20.20%
2022	8795891	16202771	2223	10718	1069699244000	33.64%
2024	16700000	20000000	4000	62000	21100000000000	28.00%
Mean	8313386	14190552	2107	20615	5989600688	
Standard. Dev	6324742	4923004	1382	27813	10082472376	
Minimum	1630677	8810030	865	2200	386401630000	
Maximum	16700000	20000000	4000	62000	21100000000000	
معدل النمو الكلي	924%	127%	362%	2718%	5361%	

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام البرنامج الاحصائي EViews 12، وبيانات البنك المركزي العراقي.

3.3 معامل الارتباط بيرسون والانحدار الخطي المتعدد لمؤشرات نظام المدفوعات الالكترونية لدولة الامارات العربية المتحدة

1. **عدد الحسابات المصرفية:** من خلال نتائج الجدول رقم (3) ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.131) أي ان العلاقة بين المتغير المستقل(عدد الحسابات المصرفية)والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي) علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05 ضعيفة بنسبة 13.1%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ(1.7%) وتعني القيمة ان متغير X1 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة

(2.862) أي هي قيمة أكبر من قيمة T الجدولية لدرجات الحرية البالغة(2.353) أي تدل على رفض فرضية العدم (Ho)وقبول الفرضية البديلة(H1)ويمكن صياغة المعالة الإحصائية على النحو الاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.686 + 0.131x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.131) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

2. **عدد البطاقات الالكترونية:** من خلال نتائج الجدول رقم(3) ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.139) أي ان العلاقة بين المتغير المستقل (عدد البطاقات الالكترونية) والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي) علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05ضعيفة بنسبة 13.9%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ(1.9%)وتعني القيمة ان متغير X2 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة(4.030)أي هي قيمة أكبر من قيمةT الجدولية لدرجات الحرية البالغة(2.353)أي تدل على رفض فرضية العدم (Ho)وقبول الفرضية البديلة(H1)يمكن صياغة المعالة الإحصائية على النحو الاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.697 + 0.139x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.139) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

3. **عدد أجهزة الصراف الالي ATM**: من خلال نتائج الجدول رقم (3) ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.893) أي ان العلاقة بين المتغير المستقل (عدد أجهزة الصراف الالي) والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي) علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05 قوية جدا بنسبة 89.3%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ (79.7%) وتعني القيمة ان متغير X3 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة (5.311) أي هي قيمة أكبر من قيمة T الجدولية لدرجات الحرية البالغة (2.353) أي تدل على رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1)، ويمكن صياغة المعالة الإحصائية على النحو الاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.479 + 0.893x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.893) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

4. **عدد أجهزة POS نقاط البيع:** من خلال نتائج الجدول رقم (3) ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.414) أي ان العلاقة بين المتغير المستقل (عدد أجهزة الصراف الالي) والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي) علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05 متوسطة بنسبة 41.4%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ (17.1%) وتعني القيمة ان متغير X1 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة (33.931) أي هي قيمة أكبر من قيمة T الجدولية لدرجات الحرية البالغة (2.353) أي تدل على رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1)، ويمكن صياغة المعالة الإحصائية على النحو الاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.721 + 0.414x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.414) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

5. **اجمالي مبالغ المدفوعات الالكترونية بالدرهم:** من خلال نتائج الجدول رقم (3) ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.085) أي ان العلاقة بين المتغير المستقل (عدد أجهزة الصراف الالي) والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي) علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05 ضعيفة جدا بنسبة 8.5%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ (0.7%) وتعني القيمة ان متغير X1 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة (30.561) أي هي قيمة أكبر من قيمة T الجدولية لدرجات الحرية البالغة (2.353) أي تدل على رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1)، ويمكن صياغة المعالة الإحصائية على النحو الاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.729 + 0.085x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.131) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى. من خلال بيانات التحليل الاحصائي تبين ان بُعد (X3) المتمثل بعدد أجهزة الصراف الالي ATM هو الأكثر ارتباطا وتأثيرا على المتغير التابع مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بنسبة 89.3%، وتليه بُعد (X4) عدد أجهزة POS (نقاط البيع).

الجدول (3) تحليل مؤشرات نظام المدفوعات الالكترونية مع مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي العام لدولة الامارات العربية المتحدة

ابعاد نظام المدفوعات الالكترونية	معامل الارتباط بيرسون	R Square	T	F	Bo	B1
X1عدد الحسابات المصرفية	0.131	0.017	2.862	0.035	0.686	0.131
X2عدد البطاقات الالكترونية	0.139	0.019	4.030	0.039	0.697	0.139
X3عدد أجهزة الصراف الالي	0.893	0.797	5.311	7.862	0.479	0.893
X4عدد أجهزة POS (نقاط البيع)	0.414	0.171	33.931	0.413	0.721	0.414
X5اجمالي مبالغ المدفوعات الالكترونية بالدرهم	0.085	0.007	30.561	0.015	0.729	0.085

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام البرنامج الاحصائي EViews 12.

3.4 معامل الارتباط بيرسون والانحدار الخطي المتعدد لمؤشرات نظام المدفوعات الالكترونية لدولة العراق

1. **عدد الحسابات المصرفية:** من خلال نتائج الجدول رقم (4)ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.136)أي ان العلاقة بين المتغير المستقل(عدد الحسابات المصرفية)والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي)علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05 ضعيفة بنسبة 13.6%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ(1.9%)وتعني القيمة ان متغير X1 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة(4.308)أي هي قيمة أكبر من قيمة T الجدولية لدرجات الحرية البالغة (2.353)أي تدل على رفض فرضية العدم (Ho)وقبول الفرضية البديلة(H1)، ويمكن صياغة المعالة الإحصائية على النحو الاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.299 + 0.136x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.136) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

2. **عدد البطاقات الالكترونية:** من خلال نتائج الجدول رقم(4)ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.014)أي ان العلاقة بين المتغير المستقل(عدد البطاقات الالكترونية)والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي)علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05ضعيفة جدا بنسبة 1.4%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ(1.9%)وتعني القيمة ان متغير X2 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة(2.128)أي هي قيمة اصغر من قيمةTالجدولية لدرجات الحرية البالغة(2.353)أي تدل على قبول فرضية العدم

(Ho)ورفض الفرضية البديلة(H1)ويمكن صياغة المعالة الإحصائية على النحو الاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.285 + 0.014x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.014) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

3. عدد أجهزة الصراف الالي ATM: من خلال نتائج الجدول رقم (4) ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.003) أي ان العلاقة بين المتغير المستقل (عدد أجهزة الصراف الالي) والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي) علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05 ضعيفة جدا بنسبة 0.3%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ (0.3%) وتعني القيمة ان متغير X3 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة (3.689) أي هي قيمة أكبر من قيمة T الجدولية لدرجات الحرية البالغة (2.353) أي تدل على رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1)ويمكن صياغة المعالة الإحصائية على النحو الاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.288 + 0.893x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.893) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

4. **عدد أجهزة POS (نقاط البيع):** من خلال نتائج الجدول رقم (4) ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.101) أي ان العلاقة بين المتغير المستقل (عدد أجهزة الصراف الالي) والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي) علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05 متوسطة بنسبة 10.1%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ (8.9%) وتعني القيمة ان متغير X1 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة (5.794) أي هي قيمة أكبر من قيمة T الجدولية لدرجات الحرية البالغة (2.353) أي تدل على رفض فرضية العدم (Ho) وقبول الفرضية البديلة (H1)، ويمكن صياغة المعالة الإحصائية على النحو الاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.293 + 0.101x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.101) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

5. **اجمالي مبالغ المدفوعات الالكترونية بالدرهم:** من خلال نتائج الجدول رقم (4) ان معامل الارتباط بيرسون هو (0.117) أي ان العلاقة بين المتغير المستقل (عدد أجهزة الصراف الالي) والمتغير التابع (نسبة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي) علاقة ذو دلالة احصائية طردية عند مستوى معنوية 0.05 ضعيفة جدا بنسبة 8.5%، يتبين ان معامل التحديد R^2 بلغ (7.7%) وتعني القيمة ان متغير X1 يفسر فقط هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة T المحسوبة (6.291) أي هي قيمة أكبر من قيمة T الجدولية لدرجات الحرية البالغة2.353أي تدل على رفض فرضية العدم Hoوقبول الفرضية البديلةH1ويمكن صياغة المعالة الإحصائية كالاتي:

$$Y = bo + b1x + e$$
$$Y = 0.292 + 0.117x + 0.05$$

أي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية بمقدار وحدة واحدة زاد مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بمقدار (0.117) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى. من خلال بيانات التحليل الاحصائي تبين ان بُعد (X5) المتمثل باجمالي مبالغ المدفوعات الالكترونية بالدينار هو الأكثر ارتباطا وتأثيرا على المتغير التابع مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بنسبة 11.7%، وتليه بُعد (X4) عدد أجهزة POS (نقاط البيع).

الجدول (4) تحليل مؤشرات نظام المدفوعات الالكترونية مع مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي العام لدولة العراق

ابعاد نظام المدفوعات الالكترونية	معامل الارتباط بيرسون	R Square	T	F	Bo	B1
X1عدد الحسابات المصرفية	0.136	0.019	4.308	0.038	0.299	0.136
X2عدد البطاقات الالكترونية	0.014	0.014	2.128	0.001	0.285	0.014
X3عدد أجهزة الصراف الالي	0.003	0.003	3.689	0.001	0.288	0.003
X4عدد أجهزة POS (نقاط البيع)	0.101	0.089	5.794	0.021	0.293	0.101
X5اجمالي مبالغ المدفوعات الالكترونية بالدينار	0.117	0.077	6.291	0.028	0.292	0.117

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام البرنامج الاحصائي EViews 12.

4. الاستنتاجات والتوصيات

4.1 الاستنتاجات

1. توصل الباحثين من خلال البحث الى كفاءة نظام المدفوعات الالكترونية في العراق في السنوات الأخيرة وذلك من خلال استراتيجيات الحكومة العراقية وبالأخص استراتيجيات البنك المركزي العراقي في مجال الشمول المالي.
2. وتبين من خلال البحث ان دولة الامارات العربية المتحدة تتمتع بنظام اقتصاد رقمي متكامل وتلك النتائج تجعلها على راس هرم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.
3. تبينت من نتائج التحليل الاحصائي لدولة الامارات العربية المتحدة ان بُعد (X3) المتمثل بعدد أجهزة الصراف الالي ATM هو الأكثر ارتباطا وتأثيرا على المتغير التابع مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بنسبة 89.3%، وتليه بُعد (X4) عدد أجهزة POS (نقاط البيع).
4. تبينت من نتائج التحليل الاحصائي لدولة العراق ان بُعد (X5) المتمثل باجمالي مبالغ المدفوعات الالكترونية بالدينار هو الأكثر ارتباطا وتأثيرا على المتغير التابع مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بنسبة 11.7%، وتليه بُعد (X4) عدد أجهزة POS (نقاط البيع).
5. تبين ان نظام المدفوعات الالكتروني في الإمارات وصل إلى مرحلة (الارتباط الهيكلي)، حيث أن أي تطوير في البطاقات أو الأجهزة يفسر بدقة تامة (تصل لـ 98%) التحسن في مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي، مما يجعل النظام المالي أداة تنبؤ دقيقة للنمو المستقبلي.
6. استنتج الباحثين وجود عوامل أخرى خارج نظام المدفوعات الالكترونية التي تؤثر في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي العراقي (البيئة التشريعية، الاستقرار السياسي، البنية التحتية الرقمية، والوعي الرقمي، الوعي المالي لدى المستخدمين، الثقة بالنظام المصرفي)، مما يعني أن إصدار البطاقات وحده في العراق لا يكفي لتحقيق التحول الرقمي المنشود دون معالجة تلك العوامل الخارجية.
7. يقوم البنك المركزي العراقي بدور جوهري في صياغة السياسات والإجراءات القانونية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية داخل العراق من اجل تتوافق مع مواكبة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي والذكاء الاصطناعي الحاصلة في العالم.
8. حقق العراق معدل نمو في الحسابات (924%) يتفوق بمراحل على دول عربية أخرى، مما يدل على أن السوق العراقي في عام 2026 يمر بمرحلة "التصحيح الرقمي الكبرى" التي ستنعكس إيجاباً على كافة مؤشرات التنمية الاقتصادية.

4.2 المقترحات

1. على الحكومة العراقية العمل على تحسين البيئة التشريعية لأنظمة الدفع الالكترونية وتحسين البنية التحتية الرقمية على مستوى كافة المؤسسات الحكومية والغير حكومية، والعمل مع المؤسسات المالية على خلق الثقة لدى الافراد من اجل تحقيق اقتصاد رقمي متكامل.
2. على الحكومة العراقية الاستمرار بالاستراتيجية الحالية لنظام الدفع الالكتروني في دوائر الدولة وإلزام المحلات التجارية باستخدام أجهزة نقاط البيع POS من اجل تسهيل عمليات الدفع الالكتروني والحد من الدفع التقليدي.

3. على الحكومة العراقية العمل على الوصول الى مرحلة(الاستخدام الفعلي والمؤثر للتقنيات الحديثة في الاقتصاد الرقمي)بدلا من مرحلة(امتلاك التقنيات الحديثة في الاقتصاد الرقمي)من خلال دعم القدرات الشبابية وانشاء بنية راس مال بشري رقمي في كافة المجالات الاقتصادية في العراق، والاستفادة من تجارب عالمية وعربية ناجحة مثل السنغافورة والامارات العربية المتحدة.
4. على الحكومة العراقية العمل على إنشاء هوية رقمية وطنية (Digital ID)تربط البطاقة الموحدة بالحساب المصرفي والمحفظة الإلكترونية، لتسهيل النفاذ إلى الخدمات الرقمية وزيادة الثقة بالأمان السيبراني، وهو ما يعد ركيزة أساسية في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.
5. على الحكومة العراقية تشكل لجان مختصة تقوم بعملية متابعة المؤسسات والمؤشرات الاقتصادية الدولية والعربية من اجل فهم الية قياس تلك المؤشرات والعمل على تحسين تلك المؤشرات بالنسبة للعراق وبالتالي تحقيق نسب عالية للاقتصاد العراقي وتحسينه.
6. على شركات الدفع الالكتروني في العراق تقديم مقترح لتوفير أجهزة نقاط البيع للمحلات التجارية في إقليم كوردستان العراق وبأشراف الحكومة العراقية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي من اجل تعامل الموظفين بنظام الدفع الالكتروني.
7. على الحكومة العراقية التعاون مع حكومة إقليم كوردستان العراق من اجل تعزيز نظام الدفع الالكتروني في الإقليم، حيث ان تعزيز الدفع الالكتروني في الإقليم سوف يساهم في رفع نسب المؤشرات نظام الدفع الالكتروني في العراق وبالتالي الزيادة في نسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي للعراق، وذلك من خلال ربط المصارف مشاركة في مشروع(حسابي)لدفع رواتب الموظفين في الإقليم وإمكانية الدفع بالبطاقات المصرفية الخاصة بهم في عمليات الشراء، ان رواتب الموظفين في الإقليم خلال السنة المالية ما يقارب بـ (11)ترليون دينار، اذا اعتمدنا نسبة 50% من تلك الرواتب تكون صرفها عبر نظام الدفع الالكتروني سوف نحقق ما يقارب(5.5) ترليون دينار، وهذه المبالغ سوف تضاف الى مؤشر مبالغ المدفوعات الالكترونية الذي كان (21.1)في سنة2024 أي ما يقارب الزيادة بنسبة 25%، وبالتالي نحقق نسب عالية جدا للتعامل مع المصارف و الحسابات المصرفية.

المصادر Reference

1. أبو فروة، محمود مجد أبو فروة، (2012)، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة، عمان، المملكة الهاشمية الأردنية.
2. بوزيد وبن ناصر، صليحة بوزيد، امال بن ناصر، (2025)، الاقتصاد الرقمي في ظل الثورة الصناعية الرابعة: مقاربة نظرية، الملتقى الوطني: التكنولوجيا الرقمية والتمكين الاقتصادي للمرأة: الفرص والتحديات 30 أكتوبر 2024، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة، الجزائر.
3. حدو، فؤاد حدو، (2021)، الرؤية الاقتصادية والشرعية لعملة البتكوين، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الشهيد احمد زبانة، الجزائر.
4. سرحان، عدنان إبراهيم سرحان، (2013)، الوفاء الالكتروني، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة دبي، المجلد الأول، الامارات العربية المتحدة.
5. السعدي، عبير مرتضى حميد السعدي، (2025)، الاقتصاد الرقمي كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية في ماليزيا، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العدد 52، العراق.
6. الطفيلي، محمد حمزة يوسف الطفيلي، (2023)، أثر وسائل الدفع الالكترونية على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي: تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق، رسالة ماجستير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
7. عبد الله، احمد عبد الله، (2010)، العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6.
8. عمران، رقية سمير عمران، (2025)، أثر وسائل الدفع الالكتروني في الحد من عمليات غسل الأموال: بحث تحليلية في عينة من المصارف العراقية في محافظة كربلاء المقدسة، رسالة دبلوم عالي منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

9. مولفرعة، نعيمة مولفرعة، (2017)، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تكوين المتواصل، المجلد 3، العدد 2، الجزائر.
10. يحيى، شرقي يحيى، توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي: دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة، مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، جامعة خميس مليانة، المجلد 3، العدد 2، الجزائر.
11. تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2018.
12. تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020.
13. تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022.
14. تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024.
15. الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي.
16. موقع رابطة المصارف العراقية الخاصة.
17. الموقع الاحصائي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
18. Ahmed Abdulkarim Talib, Aymen Dawood Salman, (2022), Development of an electronic payment system using the Internet of things, IAES International Journal of Robotics and Automation (IJRA), Vol. 11, No. 3, September 2022, pp. 213~222 ISSN: 2722-2586, DOI: 10.11591/ijra.v11i3.pp213-222
19. Amadiokoro Ngozi Munachiso,Ozurumba Benedict Anayochukwu, Nwaimo Chilaka Emmanuel,Anyanwu Felicia Akujinma, Ubah ChijinduPromis, (2025), Effect of Electronic Payments System on the Economic Prosperity of Nigeria, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925.Volume 14, Issue 1 Ser. II (Jan. – Feb. 2023), PP 01-11
20. Jawad Huby, M.S., Ibrahim, L.A., Abbas, A.A. (2025). The Role of ElectronicPayment Methods in Enhancing Financial Inclusion. Central EuropeanEconomic Journal, 12(59), 314-337.
21. Kien Pham, (2025), Developing Digital Human Resources to Meet the Requirements of the Digital Economy in Vietnam TodayDesenvolvimento de recursos humanos digitais para atender aos requisitos da economia digital no Vietnã hoje, Resenhas, V 2, N 2, ISSN: 3085-6434
22. LADLI Abderrezak , (2018), Les moyens de paiement électronique: Mémoire de Master en science 4 économique science commerciale et science de .
23. Pratik Haribhajan Shinde, (2025), Digital Economy and Inclusive Growth: Contemporary Research Insights, Shri Omkarnath Malpani Law College,Sangamner, Ahilyanagar, 422605, ISBN: 978-93-344-5684-4
24. Rizky Gry Fandhi, Silvia Margaret, (2025), From Cash to Code: A Bibliometric Study on Digital Payment Systems, Electronic Money, and Fintech, international Journal of Economics and Management Sciences, International Journal of Economics and Management Sciences 2024 February, vol. 1, no. 1, E-ISSN: 3046-9279
25. Vinod K. Parghi, Bhavsinh M. Dodia, (2022), Electronic Payment Systems: Security Issues and Solutions, The International Journal of Commerce and Management ISSN: 2583-1682 (online) Volume - 2, Issue – 1, June – 2022.
26. Wenkui Cao, Ruoyu Yan, Honghui Tang, (2025), Digital Economy Promotes High-Quality Transformation and Upgrading of China's Leather Industry, Academic Journal of Management and Social Sciences | Vol. 10, No. 3, 2025, ISSN: 2958-4396.